

اسم المصدر :

عكاظ

التاريخ: 2011-12-07

رقم العدد: 16538

رقم الصفحة: 2

مسلسل: 11

رقم القصة: 1

ولي العهد لخالد الفيصل:

تقرير الإمارة خطوة مهمة لتطوير دور مجلس المنطقة

ابراهيم مالح - جدة

وصف صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، التقرير الشامل الذي أعدته إمارة منطقة مكة المكرمة والمشمول على رصد المشاريع المنفذة خلال الفترة من ١٤٢٨ إلى ١٤٣١هـ بالـ «الخطوة المهمة في إطار تحقيق المزيد من التفعيل لدور مجلس المنطقة والمجالس المحلية في المحافظات، وفقاً لنظام المناطق ولائحته التنفيذية».

وأبرق ولي العهد لإمير منطقة مكة المكرمة قائلاً «نود منكم مضاعفة الجهد في سبيل تحقيق ما يتطلع إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من خير ونماء لعموم المواطنين»، وتمنن جهود الأمير خالد الفيصل وجميع من ساهم في إعداد وتحضير التقرير، واصفاً إياه أنه «عمل نوعي»، يتضمن استنتاجات مهمة بشأن نسب إنجاز المشاريع الخدمية في المنطقة وفق منهجية علمية مدروسة.

وقال ولي العهد «اطلعنا على التقرير المقدم لنا أثناء رئاستنا لجلسة مجلس منطقة مكة المكرمة في ١٧ رجب الماضي، والمشمول على رصد مشاريع المنطقة خلال الأربعة الأعوام الماضية، والعرض

للتعريف بما جرى إنجازه، وما هو متعثر، وأسباب التعثر، واقتراح الحلول لمعالجتها ووضع برنامج متابعة لها.»
وكان الأمير خالد الفيصل كلف الدكتور عبدالعزيز الخضيري وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة بقيادة فريق عمل يتكون من ١٧٠٠ شخص يمثلون الإدارات الحكومية، المؤسسات الأهلية، مؤسسات المجتمع المدني، أساتذة الجامعات والاختصاصيين، ومجموعة من الشباب والشابات لصياغة تقرير حيادي وموضوعي، مستنداً إلى الأرقام والحقائق عن حركة المشاريع التنموية في المنطقة، وما جرى إنجازه في الفترة الأولى لتوليه الإمارة.

ويتسق إنجاز التقرير مع التطوير الذي تحقق بموافقة ولي العهد على إعادة هيكلة جهاز الإمارة، وإحداث وكالة مساعداً لشؤون التنمية وإدارة متابعة تنفيذ الأحكام، فضلاً عن تفعيل صلاحيات أمير المنطقة طبقاً لنظام المناطق الذي يحدد في مادته السابعة في الفقرة (د) أن من مهام الأمير العمل على تطوير المنطقة اقتصادياً، اجتماعياً و عمرانياً ورفع كفاءتها، وفي الفقرة (ح) الإشراف على الأجهزة الحكومية وموظفيها في المنطقة للتأكد من حسن أدائهم لواجباتهم بكل أمانة وإخلاص، كذلك تفعيل صلاحيات مجلس المنطقة الواردة في المادة (٢٢) من النظام التي تنص على اختصاص المجلس بكل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة.

وتكشف التقرير الرؤية المستقبلية للتنمية في منطقة مكة المكرمة خلال الأربع الأعوام المقبلة، وترتكز على عنصر بناء الإنسان، بعد أن قطع شوطاً كبيراً في مرحلته الأولى التي ركزت على تنمية المكان من خلال مشاريع البنى التحتية، مفضحاً عن الاتجاه نحو إنشاء مركز لمتابعة تنفيذ المشاريع في المنطقة، تشكيل الفريق الدائم لإدارته من السعوديين عبر التعاقد مع شركة متخصصة في متابعة تنفيذ المشاريع، وضع برنامج تدريبي لضباط الاتصال ومديري مراكز

المائة، قطاع التعليم العالي بـ ٢١٧ مشروعاً وبنسبة ١٠ في المائة، قطاع البنية التحتية بـ ١١٤ مشروعاً وبنسبة خمسة في المائة، قطاع النقل بـ ٦٠ مشروعاً وبنسبة ثلاثة في المائة، والقطاع الاقتصادي بـ ٤٤ مشروعاً وبنسبة ٢ في المائة

وسجل التقرير أن نسبة التعثر في إجمالي المشاريع بلغت ١٣ في المائة وتقدر تكلفتها بنحو ٤٤ مليار ريال، أما المشاريع المتوقفة فبلغت نسبتها خمسة في المائة من الإجمالي وقيمة ٦٠٠ مليون ريال، فيما بلغت المشاريع المتعثرة والمتوقفة ٣١٩ مشروعاً، وتشتمل في مشاريع القطاع الصحي بـ ١٤ مشروعاً والتعليم وإن كان الأول حقل أعلى نسبة من المشاريع المنجزة.

وفي السياق ذاته، توصل فريق العمل عبر ٤٨ ورشة عمل إلى عوامل تعثر المشاريع في المنطقة، في مقدمها: ضعف أداء المقاولين، إسناد بعض المشاريع لمقاولين من الباطن أقل كفاءةً وفنياً ومالياً، عدم الإعداد الجيد للمواصفات والشروط الفنية لبعض المشاريع قبل طرحها للمنافسة، نقص الكوادر والكفاءات الفنية المشرفة على التنفيذ، تأخر توفير الأراضي المناسبة للمشاريع، عزوف الكفاءات الفنية والإدارية عن العمل في القطاع الحكومي لتدني الرواتب والحوافز.

وأكد فريق العمل أن التقرير يقدم صورة واقعية وواضحة لمعظم المشاريع المعتمدة في منطقة مكة المكرمة، حسب الجهات التي تعاونت في توفير المعلومات، معتبراً أنه خطوة أولى نحو الشفافية والتقييم، فضلاً عن تحقيق روح العمل الجماعي وتحصين المسار في التنفيذ.



الأمير نايف بن عبدالعزيز



الأمير خالد الفيصل ود. عبدالعزيز الخضيري.

يستحوذ على العدد الأكبر من مشاريع المنطقة بنسبة ٢٩ في المائة بـ ٨٨٠ مشروعاً، يليه قطاع التعليم بـ ٤٦٩ مشروعاً وبنسبة ٢١ في المائة، قطاع الشؤون العامة بـ ٢٢٨ مشروعاً وبنسبة ١١ في المائة، القطاع الصحي بـ ٢٢٢ مشروعاً وبنسبة ١٠ في المائة،

المعلومات للمشاريع في كل إدارة حكومية لتدريتهم على كيفية إدخال المعلومات وتحديثها وتحليلها.

ورصد التقرير في خلال بحث ودراسة أجراها على أكثر من ٣٦٠٠ مشروع حلل منها عينات ٢٢٢٢ مشروعاً، أن قطاع البلديات